تركيا على صفيح ساخن: اعتقال إمام أوغلو يشعل الشارع ويهز الاقتصاد



تصاعدت التوترات السياسية في تركيا، اليوم الأربعاء، بعد اعتقال رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، في خطوة وصفها أنصاره بأنها محاولة انقلاب سياسي قبل الانتخابات البلدية المقبلة.

وانتشرت قوات الأمن بكثافة في مناطق الفاتح ويوسف باشا، وسط احتجاجات غاضبة لأنصار المعارضة، الذين رأوا في هذه الخطوة استهدافًا مباشرًا لرمز بارز في التيار العلماني.

هلع في الشارع وتقييد للحريات

تزامن الاعتقال مع إجراءات أمنية مشددة، شملت حظرًا على التظاهر وتقييدًا لمنصات التواصل الاجتماعي، ما زاد من حالة الاحتقان الشعبي.

وتجمّع مئات المحتجين أمام مقر بلدية إسطنبول في شيشلي، رافعين شعارات تطالب بالإفراج عن إمام أوغلو، وتؤكد أنه ليس وحده في هذه المواجهة السياسية.

حرب تصريحات: القضاء في قلب العاصفة

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان دافع عن التهم الموجهة لإمام أوغلو، مؤكدًا أنها إجراءات قانونية مشروعة، فيما اعتبر رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض أن ما جرى "استغلال للقضاء من أجل تصفية الخصوم السياسيين".

وفي المقابل، شدد وزير العدل التركي على أن المحاكم مستقلة، وأن القضية ليست سياسية بل تتعلق بالفساد والرشوة، مشيرًا إلى اعتقال 100 شخص آخرين في سياق التحقيقات.

الاقتصاد يهتز: الليرة تنهار والأسواق تهتز

لم يقتصر تأثير هذه الأزمة على المشهد السياسي فقط، بل امتد ليضرب الاقتصاد التركي بقوة.

وتزامنًا تصاعد القلق السياسي، انهارت الليرة التركية إلى أدنى مستوى قياسي لها، متجاوزة 40 ليرة مقابل الدولار، ما دفع البنك المركزي للتدخل بضخ 8 مليارات دولار لمحاولة إنقاذ العملة.

وتزامن ذلك مع موجة بيع واسعة في سوق الأسهم، مما اضطر السلطات إلى وقف التداول مؤقتًا بعد أن فقدت الأسواق ثقة المستثمرين.

ماذا بعد؟... تصعيد مرتقب أم تهدئة؟

مع تزايد الضغوط الداخلية والخارجية، يبدو أن تركيا تتجه نحو مرحلة غير مسبوقة من التوتر السياسي والاقتصادي.

فهل ستتمكن الحكومة من احتواء الأزمة، أم أن اعتقال إمام أوغلو سيكون الشرارة التي تشعل موجة احتجاجات أوسع قد تهدد استقرار البلاد قبيل الانتخابات؟ الأيام القادمة وحدها ستكشف عن المسار الذي ستسلكه تركيا في هذه العاصفة.